



الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريدي: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٤٩٦٩٥ - ٢٣٠٢٧٥٩

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية
القطاع المالي

السادة / البورصة المصرية

حبة طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن الفحص المحدود

للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

تحريراً في ١٦ / ٥ / ٢٠٢٣



تقرير الفحص المحدود

إلي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

- ١) تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوى الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل.
- ٢) تبين لنا احتساب الإهلاك للأصول الثابتة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بقيمة تقديرية بواقع ٧٥% من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ دون مراعاة إضافات الأصول الثابتة خلال الفترة الحالية واستبعاد إهلاك الأصول التي إنتهت عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً).
- ٣) تبين لنا وجود إضافات أصول ثابتة بقيمة ١,٧٦٠ مليون جنيه مصري، ولم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لهذه الإضافات.



(٤) تبين لنا أنه لم يتم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة في الدعوي رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدني كلي ميت غمر المقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين، والذي يقضي بحصول الشركة على تعويض بمبلغ ٢.٠٥٠ مليون جنيه مصري مقابل نزع ملكية جزء من مطحن ميت غمر نتيجة توسعات الطريق.

(٥) لم نواف بموقف الأراضي التي توضح المواقع المسجلة باسم الشركة والمواقع المقام بشأنها دعاوي صحة ونفاذ والمواقع المقام بشأنها دعاوي إثبات الملكية والمواقع الجاري تسجيلها مما أدى لعدم تحققنا من ملكية الشركة لجميع الأراضي المقيدة بسجلات الأصول الثابتة.

(٦) تبين لنا بالنسبة للمشروعات تحت التنفيذ ما يلي:

▪ وجود إضافات خلال الفترة بقيمة ١٠,٥٥٣ مليون جنيه (عبارة عن ٥,٤٨٥ مليون جنيه ضمن حساب التكوين الاستثماري، ومبلغ ٥,٠٦٩ مليون جنيه ضمن حساب الانفاق الاستثماري) ولم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها.

▪ وجود أرصدة متوقفة ضمن حساب التكوين الاستثماري بقيمة ٥,١٣٩ مليون جنيه (عبارة عن مبلغ ٤,٩٩٩ مليون جنيه ضمن بند المباني والانشاءات، ومبلغ ١٤٠ ألف جنيه ضمن بند آلات ومعدات) يجب دراسة أسباب توقف تلك الأرصدة حفاظاً على أصول الشركة.

(٧) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٩) الخاصة بقياس المخزون والذي تبلغ قيمته ٣٠,٤٦٩ مليون جنيه مصري، والتي تبين أنه "يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل" حيث قامت الشركة بذلك في تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقى عناصر المخزون، وأوضحت الشركة في الايضاح الخاص بالمخزون بأنه يتم تقييم باقى عناصر المخزون بالمتوسط المرجح وهى طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة لتقييم المخزون في آخر المدة، ويتعين على الشركة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) في تاريخ القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

(٨) تبين لنا تقييم الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية بالقيمة السوقية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ بقيمة ١,٤٨٨ مليون جنيه، ولم يتم تقييمها طبقاً للقيمة السوقية في ٣٠ مارس ٢٠٢٣ حيث يجب تقييمها بقيمة نحو ٢,٢٩٥ مليون جنيه.

(٩) تبين لنا إجراء وجود إيرادات سنوات سابقة بمبلغ ٢,١٥٧ مليون جنيه مصري ومصروفات سنوات سابقة بمبلغ ١,١٦٤ مليون جنيه مصري، تم تحميلها على قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكان يتعين تحميل تلك المبالغ على حساب الأرباح والخسائر المرحلة.

(١٠) تبين لنا استخدام مبلغ ٤,٨٣٠ مليون جنيه مصري من قيمة المخصصات الأخرى خلال الفترة الحالية، ولم يتم موافاتنا بالقيود والمستندات المؤيدة لهذه المعاملة.

(١١) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الانتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية.

(١٢) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار".



١٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب دخليه على أساس الربح المحاسبي تقديرياً كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة في ٣١ مارس ٢٠٢٣، لذلك نوصي بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

- (١) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.
- (٢) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.
- (٣) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" فيما يتعلق بالإفصاح.
- (٤) تبين لنا مخالفة الفقرة رقم (١١٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية، حيث لم يتم ربط كل بند في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند في الإفصاحات.
- (٥) مخالفة لفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بالقوائم المالية الدورية، حيث لم يتم عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل للفترة، وأيضا مخالفة للفقرة رقم (١٠٧) من المعيار رقم (١) عرض القوائم المالية.
- (٦) تبين لنا مخالفة معيار التدفقات رقم (٤) فقرة رقم (٤٣)، (٤٤) في الإفصاح عن المعاملات غير النقدية، حيث ينبغي استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما في حكمها من قائمة التدفقات النقدية، وينبغي الإفصاح عن مثل تلك المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بطريقة توفر كافة المعلومات الملائمة عن تلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.



- (٧) تبين لنا وجود أصول معطلة وغير مستغلة بإجمالي مبلغ ٥.٣٧٨ مليون جنيه مصري نوصي بضرورة العمل على استغلالها بما يعود بالنفع اقتصادياً على الشركة.
- (٨) لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " عقود الإيراد من العملاء".

القاهرة في: ١٦ مايو ٢٠٢٣

